قراءة في بيان القمة الخليجية الثانية والعشرين

كلمة الأمير عبدالله تفوقت على البيان الختامي

مكتب «الرياض»

أسامة ولد سمرة:

■ قال الدكتور أحمد عبدالملك المدير السابق للشؤون الإعلامية بمجلس التعاون الخليجي، ان تفاوت الأنظمة في دول الخليج من حيث اطلاق الحريات، سيجعل موضوع الديمقراطية من أصعب مشاكل دول الخليج مستقبلاً، مؤكداً في الوقت نفسه على أن الحرية المتوفرة في الإعلام الخليجي أقوى بكثير من أقدم ديمقراطية موجودة في الدول العربية الأخرى..

وأكد الدكتور عبدالملك على ضرورة التفريق بين القرار والاعتماد كما جاء في العديد من بنود البيان الختامي لمجلس التعاون، وبين التطبيق كمنهج عمل لكل دولة من دوله، وقال إن العديد من القرارات التي صدرت عن قادة دول المجلس لم تطبق أو طبقت بتفاوت في هذه الدول. وما تم بحثه وإصدار قرارات بشأنه في المجال الاقتصادي كثير، خصوصاً اعتماد الاتفاقية الاقتصادية الجديدة محل الاتفاقية القديمة الموقعة عام ١٩٨١، ولكن تظل قضية التطبيع مرهونة بسياسات ومصالح كل دولة، فهناك مواطنون لا زالوا لا يشعرون بالمواطنة الخليجية التي تبشر بها بيانات القمم الخليجية، نظراً لوجود اختلافات بين دولهم من حيث ممارسة المهن، وتملك العقارات، وفتح فروع للبنوك، مع الإشارة إلى أن بعض الدول تؤكد ضرورة وجود كفيل محلي للمستثمر الخليجي، لذا لا بد من نهج التضحية بجزء من أجل الكل.

أما في شؤون الإنسان والبيئة، فكل دولة لديها إجراءات كافية لتلك القضايا، وفي الشؤون القانونية اعتمدت ستة قوانين إيجابية لكن القوانين المحلية متفاوتة في كل دولة. وان قرار تشكيل مجلس للدفاع المشترك جيد من المنظور الجيد، ولكن هل يحل محل اجتماع وزراء الدفاع السنوي، وما الجديد فيه؟.

في الشؤون الأمنية تم اعتماد قرارات وزراء الداخلية، وورد في النص «خاصة ما يتعلق منها بتعزيز جهود المجلس في مجال تسهيل إجراءات تنقل المواطنين، وانسياب حركة التجارة بين الدول الأعضاء» وهذا الموضوع قتل وبحت أصوات المواطنين تجاهه، لكن لا يزال المجلس يراوح في مكانه، رغم أن قمة الكويت قبل أربع سنوات بشرت بجواز خليجي موحد لم يطبق. وهذه إحدى أهم العقبات التي تبعد المواطن عن المجلس. قد أخفق البيان في تحقيق ما يريده المواطن الخليجي، نريد قراراً يؤكد على أن المواطن الخليجي يجب ألا يعاني كثيراً عند الحدود، بينما الكلام الذي قيل كثيراً في البيانات هو للاستهلاك المحلي فقط.

والهيئة الاستشارية حكم عليها بالفشل منذ بدايتها، واعتقد أنها جاءت كديكور شعبي لا يقدم ولا يؤخر، ليس لديها صلاحيات، ترفع أبحاثها للقادة الذين يرفعونها بدورهم للوزراء، وقد كلفت مؤخراً ببحث قضية الإعلام التي درسها متخصصون وأكاديميون ووزراء على مدى عشرين عاماً، فما هو البعد الشعبي الذي ستضيفه؟

أما بالنسبة للمواضيع السياسية فقد كانت تقليدية من حيث بحث الحالة بين العراق والكويت، موضوع جزر الامارات، والقضية الفلسطينية، والجديد هو موضوع اليمن، لكن للأسف ما صدر عن جريدة «الثورة» اليمنية عشية انعقاد القمة، ونقلته وكالة الأنباء اليمنية، كان كلاماً قاسياً ضد الخليجيين حمل مفاهيم مغلوطة، ما كان يجب أن تصدر، أما بيان القمة فقد كان على العكس إيجابياً ومتزناً.

وحول ظاهرة الإرهاب انتقد عبدالملك ورود عبارة (القضاء على الارهاب بقيادة الولايات المتحدة) في البيان، فقد أعربت كل دول العالم عن نبذ الارهاب ودعم الجهود الدولية لمحاصرته، وإن الإقرار بالقيادة للولايات المتحدة يضعنا دائماً في موضع الضعف والانقياد.

ورأى رئيس تحرير «الشرق» أن القمة الثانية والعشرين جاءت أفضل من غيرها من القمم، واعتبر بيان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد أقوى بكثير من بيان القمة نفسها، حيث أشار في لهجة واضحة إلى خطأ قادة الدول العربية بزرع الشكوك وسوء الظن، ومناشدة العون من الغريب ونسيان القريب، وأشار إلى أهمية موضوع الوحدة، وأوضح سموه أن المجلس ما يزال يسير ببطء شديد.

ودعا عبدالملك إلى عدم تحميل المجلس أكثر مما ينبغي، وأنه لا بد أن نتعامل مع طروحات المجلس تماماً كما نتعامل مع الطروحات المحلية داخل كل قطر، فالمشاكل كثيرة وفروقات القوانين موجودة، والمواطن مغيب عن القرار السياسي.. هناك توجه إيجابي في قمة مسقط، لكن لا نستطيع القول أنها ستعيد التوازن للأمة العربية. والمشكلة دائماً تتمثل في صدق النوايا، ما يقوله الإعلام شيء، وما يجري في الكواليس شيء آخر.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها مركز زايد للتنسيق والمتابعة في أبو ظبي بعنوان «قراءة في بيان القمة الثانية والعشرين لقادة دول مجلس التعاون الخليجي».. شارك فيها كل من الدكتور أحمد عبدالملك رئيس تحرير صحيفة «الشرق» القطرية، والدكتور خالد ناصر الوسمي العضو السابق في مجلس الأمة الكويتي..

أما الدكتور خالد الوسمي، فقد رأى أن الحكم على أية مؤسسة هو بمعرفة إلى أي مدى تستطيع تحقيق أهدافها، وبالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو إلى أي مدى يشعر الناس أن هذه المؤسسة تخدم متطلباتهم العامة والخاصة، وعلى هذا الأساس سوف يحاكم مجلس التعاون الخليجي ليس من خلال بيانه الختامي، وإنما من خلال مسيرته التي مر عليها ٢٠ سنة. ووصف كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد بأنها تعبر عن حكمته حول ما كنا نطرحه في الثمانينات والتسعينات، وهذا موقف شجاع لأحد أصحاب القرار في هذا المجلس، وهو ما يدفع إلى التفاؤل ولا يسعنا إلا أن نشد بأيدينا معه ليتحقق ذلك. وقال سمو ولي العهد في كلمته أمام القمة: «اننا لا نخجل من القول اننا لم نستطع بعد أن نحقق الأهداف التي توخيناها حين إنشاء المجلس، وما زلنا بعد أكثر من عشرين سنة من عمل المجلس، نسير ببطء لا يتناسب مع وتيرة العصر.. لم نصل بعد إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة تردع العدو وتدعم الصديق ولم نصل بعد إلى السوق الواحدة، ولم نتمكن بعد من صياغة موقف سياسي واحد نجابه به كل الأزمات السياسية.. إن إعطاء مجلسنا هذا قدراً أكبر من الصلاحيات لا يعني التنازل عن استقلالنا بقدر ما يعني دعم هذا الاستقلال وترسيخه وصولاً إلى وحدة عربية إسلامية في المواقف والتوجهات والأهداف.

وأكد الوسمي أن مجلس التعاون ليس من مهمته الأساسية حل مشاكل الأمة العربية، رغم أن المجلس الأعلى يريد حل مشاكله ولا يستطيع، البيت الداخلي أولى، لكن بالتأكيد هويتنا عربية وتوجهنا عربي، إنما يجب حل مشاكلنا أولاً، ولا يمكن التهرب منها. مع الإشارة إلى أن مجلس التعاون كان نشيطاً في حل القضايا العربية قبل الغزو العراقي، ولا يعني المطالبة بحل مشاكلنا الخليجية هروباً من المشاكل العربية. نحن نتحدث لنقل الصورة لأصحاب القرار، وعليهم تعليق الجرس.

وعلق عبدالملك بقوله إن حرب الخليج الثانية قد أفرزت ما يسمى بدول الضد، والعرب الفقراء، والعرب الأغنياء، وكأن دول الخليج ليست جزءاً من الدول العربية، ويجب أن لا نحمل مجلس التعاون وزر أي شقاق عربي.

وحول ما يقال عن تحول مجلس التعاون إلى نسخة مكررة من جامعة الدول العربية، ومدى وجود قوى خارجية تحول دون خدمة الحكام العرب لشعوبهم، وأن بعض التقارير أثبتت أن الإرهاب صناعة أمريكية عبر إنشاء ابن لادن.. نفى عبد الملك أن يكون مجلس التعاون قد تحول لنسخة من الجامعة العربية، وأوضح أن العراق واليمن لم يضما للمجلس لاختلاف نظام الحكم فيهما عن النظام في دول مجلس التعاون، لكن بطء العمل موجود، ودول المجلس لا تريد التضحية بجزء من أجل الكل، وهذه هي القضية الأساسية للتوحد. أما من ناحية الارهاب فالولايات المتحدة، دائماً ما تتأنى كثيراً في إصدار الأحكام، وحتى اليوم لم نعرف مصير الطائرة المصرية التي سقطت نهاية عام ١٩٩٩، ولكن بعد شهرين من الحرب في أفغانستان ظهر شريط ابن لادن، وهي قضية نضع أسئلة كثيرة حولها، ولا نستطيع الجزم أن الولايات المتحدة هي من صنع أسامة بن لادن.

وعن أسباب عدم التفكير بصيغة تعاون عربي يضم الجزيرة العربية كلها بما فيها اليمن، وما شكلته بعض قرارات المجلس الخاصة باليمن من تمهيد لدخوله المجلس.. أوضح عبدالملك أن الدول التي وقعت على النظام الأساسي هي المخولة وحدها بعضويته، وما لم يغير النظام لن تدخل دولة أخرى للمجلس، لذلك ظهرت سياسة المراحل، فتم قبول اليمن في بعض المؤسسات كمرحلة أولى، ولم تقبل كعضو كامل بسبب النظام السياسي فيها.

وعن تصورات دور مجلس التعاون من أجل حل مشكلة العرب الأفغان، مع وجود أكثر من ٥٠٠ مواطن خليجي أسروا أو اعتقلوا في أفغانستان وباكستان بسبب انتمائهم لتنظيم القاعدة.. أشار عبدالملك إلى أن كل الدول أعلنت أنها تسعى لاحضار العرب الأفغان لدولهم لتتعامل معهم، وكل سفارة سوف تعمل على البحث عن مواطنين لها وإحضارهم لبلدها.

وحول ما قيل عن أن مجلس التعاون نشأ بعد ٣٠ سنة من الجامعة، لكنه سار على نفس المنهاج.. قال انه من غير الدقة الحكم على مجلس التعاون انه جثة هامدة، فالمجلس رغم انتقاداتنا له، فيه ديناميكية، لكن الدول لا تطبق القرار بسرعة، وهناك مشاكل كبيرة مثل قضية النفايات الخطيرة وعدم السماح لدول أخرى بالتأثير على البيئة السمكية الخليجية، قضية المخدرات، هناك أمور سرية إيجابية بالطبع. لكن المجلس نشأ سياسياً بعيداً عن المواطنين، كما أن خلافات الحدود أخرت الإنجازات، وهذه القمة الوحيدة التي لم يكن بها خلافات حدودية بين الدول الأعضاء.

ورأى الوسمي أن هناك مشكلة في فهم رجل السياسة الذي يريد تحقيق كل أهدافه خلال حياته، وهذه تسمى حرق المراحل، لذا نحن الآن في مرحلة التراكم الكمي، عبر طرح الكثير من الأوراق والأفكار، بانتظار أن يأتي جيل بعدنا كي يهضم تلك الأوراق. كما أكد الوسمي أنه لا توجد مشكلة فكر سياسي لدى مجلس التعاون، ولا توجد مشكلة إمكانات وقدرات فيه، فمجلس التعاون هو أغنى منطقة في الأمة العربية، موارده البشرية جيدة، ولديه وعي جيد.

وحول ماذا يمكن أن تحقق العملة الخليجية الموحدة، على المستوى الاقتصادي خليجياً؟..

أشار عبدالملك إلى أن العالم ينحى نحو التكتلات الكبيرة، فلا مكان للصغيرة منها، وبرأي الكثيرين لو أن مجلس التعاون ركز على الجانب الاقتصادي لكان أفضل، لكن الاتفاقية لا تطبق لوحدها، فهناك تباين في الرسوم، ولا يزال المثبت لدول الخليج هو الدولار، والعملة الموحدة تسهل من الإجراءات على مواطني دول المجلس.

الوسمي: موقف الأمير عبدالله شجاع يدفعنا إلى التفاؤل ونشد على يديه

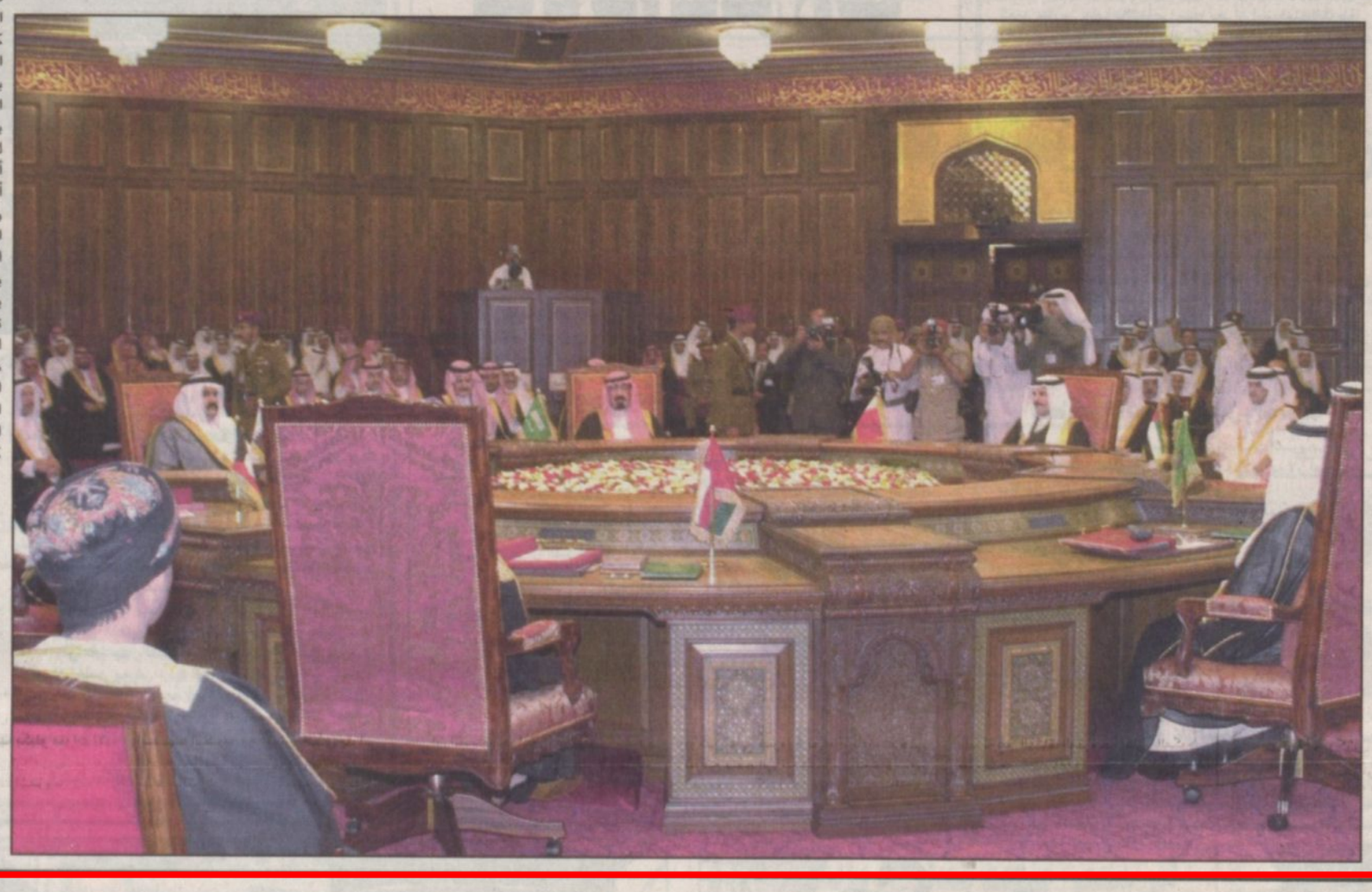

د. عبدالملك: اعتماد الاتفاقية الاقتصادية الجديدة أمر جيد لكن العبرة في التطبيق

تناقض المصالح الاستراتيجية الأمريكية والروسية على خلفية مكافحة الإرهاب (٣-٣)

واشنطن تسعى لخلط الأوراق في آسيا الوسطى بشكل تبدو «أفغانستان» مجرد لعبة كمبيوتر

موسكو

مكتب «الرياض»

د. أيمن خيري

■ السؤال الكبير الذي يعمق من تساؤلات تشعب المفارقات بين المصالح الاستراتيجية الأمريكية والروسية فيما بعد حملة مكافحة الإرهاب في افغانستان يبدو بحد ذاته مؤشرا للاجابة التي تؤكد واقع هذا التنافر والذي يبدو للوهلة الأولى محافظا على توازن نسبي نتيجة التعديل المستمر في خطوط الاستراتيجية الروسية بقبول الواقع ضمن مبررات التهديدات المعاصرة النوعية للمجتمع الدولي بأسره. ذاك ان مسرح الاحداث والتوتر يبقى قريبا من روسيا ومناطق مصالحها الجيوسياسية وبعيدا كل البعد عن حدود الولايات المتحدة.

وكانت منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي على مدى عشرات السنين من مناطق التنافس بين المصالح الاستراتيجية للبلدين. وقد نادت موسكو دائما بجعلها منطقة خالية من سلاح الدمار الشامل ومنطقة سلام وهدوء شاملين كما سعت في مراحل مختلفة منذ مؤتمر «باندونغ» لتوسيع دائرة ما تسميه بمناطق الحياد الإيجابي تعميقا لهذه الاستراتيجية التي تبدو اليوم متصدعة تماما، ثم نشطت من مساعيها بشكل هائل إلى ان حصلت على عضوية في مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي تأكيدا على الاتجاه الاستراتيجي الروسي في هذا المضمار.

ويتساءل المعلقون الروس عن سر الموقف الأمريكي بعد ان اظهرت موسكو تأييدا بلا حدود لدعم الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي الأمر الذي تلاحق في مواقف روسية عملية واضحة في تقديم المعلومات المخابراتية والتنسيق على أعلى المستويات بين الاجهزة في تبادل المعلومات وفتح المجال لتعاون وثيق مع دول آسيا الوسطى الأمر الذي لم يكن بأي حال من الأحوال ليتم لولا موافقة موسكو. كل هذا الزخم في المواقف الروسية قوبل بزيارات شكلية المحتوى صاخبة الإعلانات عن التقارب والتعاون والتفاهم مما يدفع إلى التساؤل حول معنى زيارة بوتين إلى تكساس والتي اختتمت بلقاء له دلالته في مدرسة!!.. لماذا أصر بوش على هذا المسار؟؟ الإجابة ما زالت غامضة لكنها تعطي مصداقية حيوية لتنامي التساؤلات في موسكو حول مدى تقارب وتنافر الاستراتيجيتين الأمريكية والروسية على المستوى البعيد.. روسيا التي تسعى بكل قضها وقضيضها وحماس رئيسها الشاب إلى استعادة حضورها كدولة عظمى على المسرح الدولي تصطدم بأن كل نداءاتها والتعبير عن مشاعرها نحو الغرب والولايات المتحدة يبقى صيحة في واد لا لأنها غير صادقة في ذلك ،بل لأن رسم مسار العالم الجديد لا يتم بالأمنيات وصدق المشاعر بل بالمقدرة الحقيقية للعب الدور الذي تتنطح إليه هذه الدولة أو تلك، فمهما بلغت روسيا من التعاطف والتفاعل مع واشنطن فإنها في نهاية المطاف لن تكون أكثر قربا مثلا من بريطانيا. هذه المفارقة يدركها الروس ولهذا يشعرون بحرج كبير حين تبدو العلاقة التقاربية مزيدا من التنازلات التقاربية مزيدا من التنازلات الروسية على مسرح الواقع الدولي وتسعى واشنطن لتصوير هذا النوع من التنازلات الروسية أو القبول الذي لا مفر منه بالأمر الواقع تقدما رائعا في العلاقات مع واشنطن والغرب عموما وكأنما الأمر لا يحتاج لأكثر من ذلك!!. وإلا فكيف يمكن ان نفسر مكافأة الولايات المتحدة لروسيا على مواقفها في الدعم غير المحدود لعمليات مكافحة الإرهاب بالإعلان عن خروجها من طرف واحد من معاهد الدفاع الصاروخي والذي كان يمكن ان يؤجل الإعلان عنه ولو لبضعة أشهر. ولم يكن صدفة ان يعلن وزير الدفاع الروسي ان موسكو قلقة لا من خلال ما يؤثره انسحاب الولايات المتحدة على روسيا بل حول الطريقة التي ستعبر بها الدول الأخرى عن ردود فعلها تجاه هذا الانسحاب والواضح ان المقصود في المقام الأول هنا هو الصين.

ويرى اليساريون ان الأمر يذهب أبعد من ذلك بكثير فالتعارض التناحري بين الاستراتيجية الأمريكية والروسية لابد ان يعبر عن نفسه قريبا خاصة ان مواقف روسيا ستكون في نهاية المطاف مرهونة بمجمل علاقاتها التاريخية التقليدية مع الاصدقاء الذين سيحارون في التعامل مع الواقع الجديد من وجهة نظر هذا التناقض الذي تضطر روسيا لطمسه باستمرار سواء في الشرق الأقصى أو الشرق الأوسط ومجمل العالم الثالث. فمن الواضح ان الصين ستضطر على خلفية انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الدفاع الصاروخي ان تضع في سياستها الأمنية تطوير منظوماتها الصاروخية والنووية عموما وهذا بدوره سيدفع الهند إلى إجراءات مماثلة وسيحول المنطقة إلى مسرح سجال جديد لسباق تسلح نووي ذاك ان باكستان بدورها ستضطر رغم ظروفها الصعبة إلى مجاراة الهند في تطوير الترسانة النووية. ولكن هل كان صعبا على الولايات المتحدة تقدير ذلك؟ بالطبع لا..! ولكن مثل هذا المسار يدخل بشكل غير معلن في صلب الاستراتيجية الأمريكية التي تدخل في حساباتها اللاحقة ضرورة إيجاد رقابة من نوع خاص على السلاح النووي في باكستان بالدرجة الأولى تعللا بوجود مخاطر ارهابية عليه، كما ان واشنطن أدركت ان السياسة الروسية البراغماتية الخارجية بدأت تحقق تقدما ملحوظا في غزو الاسواق العالمية سواء في تكريس عدد من المشاريع الضخمة أو في صفقات الاسلحة الهائلة وخاصة للهند، وبالتالي لابد من سحب هذه الورقة المهمة من ملفات الاستراتيجية الروسية التي لم تتأثر بقرارات الحظر الأمريكية المتكررة كلما ذهبت بعيدا في تحقيق صفقات كبرى لأسلحتها المتطورة، وسوق السلاح لا يقل أهمية عن الأسواق الأخرى. ويشير المعلقون الروس عبر غمز له دلالته إلى ان الجمهوريين أكثر ارتباطا بشركات السلاح الكبرى في الولايات المتحدة ناهيك عن ان مثل هذا الاتجاه يمكن ان ينعش الاقتصاد الأمريكي في الظروف الحالكة من خلال الاتكاء على موجة سباق التسلح الذي ستكرسه خطوات واشنطن بنفس الوقت الذي تظهر فيه الإدارة الأمريكية من جهة أخرى متحمسة لتخفيض السلاح الاستراتيجي النووي إذ يكفي تماما تكريس فكرة إنشاء الدرع الصاروخي الوطني بحجم تمويله الهائل لاحداث إنعاش ولو نسبي في الاقتصاد الوطني الأمريكي.

هنا يتم التكهن بأن المخططات الاستراتيجية الأمريكية متعددة الجوانب ليس بالنسبة لأفغانستان وحدها بل ولمجمل المنطقة التي تمتد جنوبا نحو الهند وشرقا نحو الصين وشمالا نحو آسيا الوسطى وما وراء القفقاس وغربا حتى المتوسط وهي تأخذ بالحسبان في غضون ذلك بأن تبدو ظاهريا منسجمة ومتفهمة لتوجهات الاستراتيجية الروسية لا متناحرة معها بحيث تحاول دائما الحوار مع موسكو حول كل خطوة وتستمع إليها بإذعان واضح بشأن كل إجراء ثم تنفذ مخططاتها كما رسمت في واشنطن بغض النظر عن تذمر موسكو التي ستضطر ضمن هذا الظرف التاريخي إلى التفسير والتأويل والتأكيد بأنها لن تتأثر بهذه الخطوة أو تلك. ونميل إلى الاعتقاد بأن واشنطن تريد في الحقيقة خلط جميع أوراق المنطقة لترهص لنشوء مقاييس جديدة تبدو فيها مسألة أفغانستان مجرد لعبة كومبيوتر بسيطة أمام الآفاق القادمة فمن البديهي أن يثير تكريس الوجود الأمريكي بالقرب من الأراضي الصينية حفيظة بكين التي تملك أيضاً حدوداً مباشرة مع أفغانستان وآسيا الوسطى. والأمر ليس عابراً في هذا المجال حيث ظهرت على مدى التاريخ القديم والمعاصر نزاعات حدودية جدية بين الصين وروسيا وجاراتها من دول آسيا الوسطى ناهيك عن وجود أقليات صينية قرب حدود هذه الدول ما يسمى بالناطقين بالتركية وتتخوف الصين من تنامي نزعاتهم الانفصالية ولم يكن عبثا أن تبذل الصين مساعي كبرى لإيجاد تفاهم حاسم بهذا الشأن في إطار توقيع اتفاق لترسيم الحدود مع موسكو عام ١٩٩١ ثم توقيع اتفاق خماسي مع كل من روسيا وقازاخستان وطاجكستان وقرقيزيا حول تقليص القوات العسكرية على طول الحدود البالغة ٧٠٠٠ كيلومتر لتكريس الثقة الأمر الذي سمح بعد ذلك بإحداث قفزة نوعية في العلاقات وصلت حد تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون بين روسيا ودول آسيا الوسطى والصين وهذا بدوره لا يمكن إلا أن يثير رغبة الولايات المتحدة في ضرورة وجود حضور مهم لها في هذه الكعكة شهية الآفاق. من هنا فإن الوجود الأمريكي المتصاعد في آسيا الوسطى وجنوبها يمكن أن يخلق حالة من التشكك وعدم الثقة لدى بكين تجاه موسكو إن هي أمعنت في هز الرأس بالإيجاب لدى كل تحرك أمريكي أو أن تفكر الصين جديا بضرورة قطع شوط أكبر في التقارب مع روسيا لمواجهة تنامي الزعامة الأمريكية المحتملة للمنطقة وربما دفع موسكو للتجاوب الحار مع نزعة كهذه لمعالجة التصدع الذي يمكن أن ينشأ في استراتيجيتها في هذا المجال خاصة وأن الصين ما فتئت تؤيد موسكو في طرحها الدائم لضرورة ايجاد عالم متعدد الأقطاب في وقت تتكئ فيه الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها الواضح في الظروف الانتقالية الحاسمة بالنسبة لروسيا بما في ذلك في إطار العلاقات مع الصين نفسها وليس سرا أن حجم الاستثمارات الأمريكية والتبادل التجاري مع الصين يفوق كثيراً مثيله بالنسبة للتعاون الروسي الصيني والروسي الأمريكي. ولا تستبعد بعض الآراء أن يكون في نية واشنطن تشكيل محور غير معلن بتعاون واسع وشامل مع الصين والهند الأمر الذي كان في صميم نشاطات بريماكوف قبل سنوات حتى إن بعض المعلقين بدأ يتحدث عن المثلث الجديد في وجه توسع الناتو في حينها. ومن البديهي أن تفكر واشنطن مسبقا بمثل هذه الاحتمالات وردود الفعل مما يدفعها أيضاً إلى إدخال المعالجات الذكية في الاتجاه الاستراتيجي بحيث يبدو أي تحرك تجاه روسيا يحمل محتوى إيجابياً بعد نقطة الصفر التي أصرت عليها الولايات المتحدة في علاقة الاستقرار الاستراتيجي بعد خروجها من معاهدة عام ١٩٧٢ وكأنه تعويض أو تنازل من واشنطن لصالح موسكو حتى فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة النووية وبهذا المعنى تصبح موافقة أمريكا على تقليص الأسلحة النووية أو استمرار المعاهدات الأخرى كما لو أنه تأكيد على حسن النوايا رغم أن موسكو هي التي هددت بالانسحاب من المعاهدات الأخرى حتى بموجب الحق الذي يمنحه إياها البروتوكول المرفق لمعاهدة الدفاع الصاروخي. وهناك مؤشرات واضحة توحي بأن في مخططات الولايات المتحدة فتح المجالات أمام روسيا لمساهمات محدودة في عدد من المشاريع المهمة للإيحاء بأن مصالحها ما زالت محفوظة في أية كعكة تقتسم في المنطقة هذا ناهيك عن احتمال تغيير الموقف الأمريكي بشأن الشيشان الأمر الذي بدأت بوادره في أوروبا وهو مطمح لطالما سعت روسيا لتحقيقه وخاصة بعد أحداث سبتمبر.

على خلفية كل ذلك ترى بعض التعليقات الروسية أنه إذا كانت الاستراتيجية الأمريكية تهدف إلى تثبيت الأقدام جيدا لا في أفغانستان ،بل في آسيا الوسطى عن طريق ايجاد حلول وسط غير معلنة توحي بعدم تعارض الاستراتيجيتين فإنها تأخذ منحى مثيرا في الجنوب الآسيوي فالجسر الأفغاني يبدو مربوطا بحبال هشة بين قمتين شاهقتين مليئتين بالصخور والمنزلقات. ذاك أن التكتيك الأمريكي واضح جدا في استخدام الورقة الباكستانية مما لا يستدعي التوقف مليا عنده مشيرين إلى أن الرئيس برويز مشرف عبر عن أحد محاورها الرئيسية في الخيار بين الوقوف مع الائتلاف أو خسارة الحرز النووي نفسه مع ما يجر ذلك من ذيول وخاصة في الوضع الصراعي مع الهند. ولكن الأمر أعمق من ذلك بكثير على صعيد المخطط الاستراتيجي فالولايات المتحدة تدرك جيداً أن ظروف باكستان وخاصة الداخلية منها ستحول بشكل قاطع دون أن تكون إسلام آباد حليفا استراتيجيا لواشنطن لكن العلاقة النوعية معها تؤمن على الأقل مرحليا السيطرة النسبية بحيث لا تتحول باكستان نفسها إلى أفغانستان ثانية ومن هنا يغدو دعم الولايات المتحدة للسلطة في أفغانستان دعما للمخططات الاحترازية كما أن المساعدات ورفع قرارات الحظر ستتم ضمن رقابة حاسمة بحيث توجه بالدرجة الرئيسية لمحاربة الأصولية وخلق ظروف موضوعية جديدة في المجتمع الباكستاني، كما أن عبء الديون والتلويح بالمساعدات المالية سيتيحان لأمريكا استمرار الحضور الفاعل في باكستان دونما حاجة لوجود عسكري مستمر ناهيك عن أن باكستان يمكن أن تكون طعما شهيا في مجال العلاقة الأمريكية مع الهند يكفي أن نتذكر أن تصريحات أمريكية دبلوماسية في إسلام آباد بشأن كشمير كادت أن تشعل الحرب الرابعة بين الدولتين مما يوضح عمق حساسية الموقف وادراك واشنطن أيضا لمدى رهافة الاستفادة منه. وأهم مجسات المخططات الاستراتيجية الأمريكية في هذا المجال هو الإيحاء لكل طرف بأن واشنطن أميل للتعاطف مع موقفه في النزاع بينهما وبالتالي إبقاء باكستان مضطرة باستمرار لاثبات حسن النوايا وعدم السماح لتنامي النزعة المعادية لأمريكا في غضون ذلك يتم عن طريق ادخال بعض المنظمات التحررية الكشميرية في قائمة الإرهاب قطع الطريق على مشرف لأية محاولة لقلب ظهر المجن من خلال سحب الورقة الداخلية الشعبية نتيجة اضطراره حتى لقمع المظاهرات التي تضعف شعبيته ،بل ولضرب هذه التنظيمات بنفسه أو تضييق الخناق عليها وبهذا بالذات سيبقى أسير الحالة التي وضعته فيها واشنطن والتي يمكن أن تتعمق من خلال طرح الشكوك بوجود أجهزة أو شخصيات في باكستان على المستوى السلطوي تستمر بدعم القاعدة وطالبان. من هنا يرجح المحللون أن يكون المنظور الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد مرحلة التخلص من طالبان هو تعميق التحالف مع الهند والحفاظ على العلاقة المشوبة بالحذر تجاه باكستان (الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك قنبلة نووية) وإبقاء الوضع بين الدولتين على شفا هاوية الحرب بل ربما تعطي واشنطن الضوء الأخضر للهند وضع السلاح النووي الباكستاني تحت إشراف دولي مباشر؟؟!!. ومن الواضح أن الولايات المتحدة ستبقى في باكستان بقدر ما تشعر القيادة الباكستانية بمدى أهمية دور واشنطن في تهدئة اللعبة العسكرية المتصاعدة في دلهي (وبهذا المعنى تغدو القيادة الباكستانية معنية باستمرار التواجد الأمريكي كضامن نسبي). وإذا كانت الهند تستطيع الاتكاء على موسكو وواشنطن معا في المدى التاريخي لأي صراع مع باكستان فليس أمام باكستان التي لا تملك علاقاتها ذاك الود مع موسكو ولا مع دول آسيا الوسطى إلا أن تتكئ على عطف واشنطن وليس حتى تعاطفها إلى جانب محاولة كسب تأييد معنوي من الصين نفسها التي لا تنظر بارتياح لتنامي الحضور والنشاط الهندي. في هذا السياق تتلاقى عدة خيوط تربط مصالح دلهي وواشنطن (وحتى إسرائيل ولكن ذلك حديث آخر). فالهند التي قطعت أشواطا بعيدة في إحياء العلاقات التقليدية مع موسكو بما في ذلك بصفقات أسلحة تقدر بأكثر من عشرة مليارات دولار فتح صفحات جديدة مع واشنطن دون أن يكون في ذلك أي حرج تجاه موسكو التي تسعى نفسها لتحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب مع الولايات المتحدة، ناهيك عن كون الهند دولة كبرى في جنوب آسيا والمفتاح الرئيسي للمحيط الهندي ودول جنوب شرقي آسيا. ولم يكن صدفة أن تجري الولايات المتحدة تنسيقا مباشرا مع الهند حتى في مجال الحملة في أفغانستان رغم عدم وجود ضرورة تقنية لذلك بعد أن قدمت باكستان أراضيها. من هنا أيضا يمكن فهم مسارعة موسكو بالذات لطرح مبادرة لإصدار بيان مشترك باسم الدول الصناعية الكبرى حول تصاعد التوتر بين الهند وباكستان بما يحمل تعاطفا واضحا مع الهند وربط هذا التطور المتصاعد للأحداث بالارهاب ومطالبة باكستان باتخاذ التدابير ضد المجموعات المسلحة في أراضيها واعتقالهم وإنزال أقصى العقوبات بحقهم مما يمكن اعتباره الخطوة الأولى نحو تكريس الطابع المقصود لاحقا وهو الخشية من النشاط الإرهابي في باكستان ،وبالتالي فرض رقابة من نوع خاص على سلاحها النووي حتى لا يقع بأيدي المتطرفين!! في غضون ذلك ستضع واشنطن نصب عينيها استراتيجيا تمتين العلاقات مع الهند حتى الحد الأقصى بما في ذلك السعي لعقد صفقات توريد أسلحة أمريكية متطورة إلى دلهي مع الحفاظ على شعرة التواصل الضرورية مع باكستان التي تشير معظم المؤشرات حتى الآن أنها ستكون الخاسر الأكبر في هذا السجال التاريخي الذي لا يستثني للأسف بعض الآفاق المكفهرة.

الوجود الأمريكي في المنطقة يخلق حالة من التشكك لدى بكين تجاه الإذعان الروسي

الولايات المتحدة تلعب في جنوب آسيا باتجاه فرض رقابة على القدرات النووية الباكستانية